

طبيعة التسيير في المكتبات العمومية: قراءة في القوانين والتشريعات الجزائرية

The management approach in public libraries: a review of Algerian laws and legislation

جامعة وهران 1 / الجزائر	علم المكتبات والتوثيق	بوذراع حمودة - دكتور (hamouda.boudra.hb@gmail.com)
جامعة وهران 1 / الجزائر	علم المكتبات والتوثيق	بداش يوسف، طالب دكتوراه (badache.youcef@edu.univ-oran1.dz)
DOI :		

الإرسال: 2025/03/28 القبول: 2025/05/12 النشر: 2025/06/19

ملخص:

تعالج هذه الدراسة طبيعة التسيير في المكتبات العمومية الجزائرية وبخاصة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. ومن بين أهم الأهداف التي سعت لتحقيقها هو التعرف على نوع التسيير المنتهج رسميا على مستوى هذه المكتبات، وكذا التعرف على الدور الوظيفي للمسير فيما بناء على القوانين والتشريعات المنظمة لها. ولتحقيق ذلك؛ تم الاعتماد على المنهجان الوثائقي والتحليلي، وبذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: نوع التسيير المعمول به في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة لها يتمثل في التسيير الأوتوقراطي، حيث أن السلطة تتركز في يد المسير "المدير" من دون وجود لآليات التشاور والتشارك في اتخاذ القرار، ولقد زاد المرسوم التنفيذي 12-234 من تركيز هذه السلطات في يده مقارنة بأحكام المرسوم التنفيذي 07-275؛ وعلى الرغم من تركيز السلطات في يد المسير إلى أن هذا الأخير لا يتمتع باستقلالية اتخاذ القرارات في جل وظائفه باستثناء ممارسة السلطة على المستعملين، وأن دوره الوظيفي في عملية التسيير تعنى بأمرين رئيسيين يتمثلان في اقتراح البرامج على المجلس أو السلطات الوصية وتنفيذ برامج مداولات مجلس التوجيه.

الكلمات المفتاحية: طبيعة التسيير؛ المسير؛ المكتبات العمومية؛ المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

Abstract:

This study addresses the management approach in Algerian public libraries, particularly the main public reading libraries. Among the most important objectives it sought to achieve was to identify the type of management officially adopted at the these libraries, as well as to identify the functional role of the manager based on the laws and legislation regulating them. To achieve this, the documentary and

analytical approaches were relied upon. Thus, the study reached a set of results, the most prominent of which are: The type of management applied in the main libraries for public reading, according to the laws and legislation regulating them, is represented by autocratic management, whereby power is concentrated in the hands of the manager "director" without the existence of mechanisms for consultation and participation in decision-making. Executive Decree 12-234 has increased the concentration of these powers in the hands of the manager compared to the provisions of Executive Decree 07--275. Although powers are concentrated in the hands of the manager, the latter does not enjoy independence in making decisions in most of his functions, except for exercising authority over workers, and his functional role in the management process is concerned with two main matters: proposing programs to the Council or the supervisory authorities and implementing the programs of the Steering Council's deliberations.

Keywords : Management approach; Manager; public libraries; main libraries for public reading.

مقدمة:

تعد المكتبات العمومية مؤسسات معلوماتية خدمية تعنى بترقية التربية والثقافة والعلوم في المجتمع، وبذلك فهي "البوابة المحلية للمعرفة توفر الشروط الأساسية للتعليم على المدى الطويل، الاستقلالية في اتخاذ القرارات والتطور الثقافي للأفراد والفرق الاجتماعية... وهي مركز للمعلومات تتيح بسهولة كل أنواع المعرفة والمعلومات لمستفيديها... وتقدم خدماتها على أساس من المساوات للجميع بغض النظر عن العمر، العرق، الجنس، الدين، الجنسية، اللغة أو الوضعية الاجتماعية" (The IFLA/UNESCO public library manifesto. 1940. Retrived from, s.d.) ومن الناحية التنظيمية فان المكتبات الع العمومية وبحسب التشريع الجزائري هي؛ مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، وبذلك فإن عملية الادارة والتسيير تعد من أهم الوظائف التي على أساسها يتم أداء رسالة المكتبة ومهامها. وباعتبار التسيير "نشاط يسعى إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة" (منير، 2015، صفحة 11) فإن الأشكال والأنماط التي على أساسها يتم تسيير المكتبات العمومية تنعكس على مدى نجاعة هذه الأخيرة وعلى مدى قدرتها على أداء أدوارها بالجودة والكفاءة المطلوبة. ونظرا لأهمية التسيير فان هذه الورقة البحثية تسعى إلى القاء الضوء على نوع التسيير المنتهج في المكتبات العمومية الجزائرية وكذلك، نوع

المسير كوحدة بشرية في عملية التسيير استنادا إلى القوانين والتشريعات الجزائرية الخاصة بالمكتبات العمومية.

أفرزت الأدبيات والنظريات العلمية في مجال الإدارة والتسيير العديد من المقاربات والأساليب والمناهج الادارية، ومن بين أهم هذه النظريات نجد الـ 'Management' أو التسيير؛ والذي يقصد به "الطريقة التي من خلالها يتخذ الاداري قراراته ويمارس سلطته أو سلطتها في المنظمة، وكذا التحكم وتحفيز الموظفين. وللتسيير عدة أساليب منها الأوتوقراطي، الاستشاري، الإقناع، الديموقراطي، أو المتساهل. وفي بعض الأحيان يتم اعتماد أسلوب التسيير وفقا للأوضاع والمناسبات" (Joan M).

ولقد شاع استخدام مصطلح "المانجمنت" في العقود الأخيرة خاصة في الأدبيات العلمية الادارية، وذلك للدلالة على الأسلوب الديموقراطي، التشاوري والتشاركي في ادارة وتسيير المنظمات وذلك باعتباره أسلوبا حديثا يمكن المؤسسات والمنظمات من النمو وتحقيق أهدافها الاستراتيجية أكثر من غيره من الأساليب الكلاسيكية على غرار (الأوتوقراطي الديكتاتوري). وما زاد من انتشار استخدام المصطلح باعتباره أنموذجا للإدارة والتسيير الحديث هو اعتماده من طرف كبرى الشركات والمؤسسات الحديثة وخاصة تلك التي تشتغل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الدول المتقدمة على غرار اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي.

وباعتبار المكتبات العمومية أحد أبرز مؤسسات المعلومات التي تقدم خدمات تعليمية وتثقيفية وتربوية لمستفيديها في المجتمع، فإنها ليست بمعزل عن تلك التحولات والتغيرات التي تشهدها بقية المؤسسات والكيانات الأخرى بالأخص على الصعيد –الاداري والتنظيمي- الشأن الذي يستدعي على هذه الأخيرة تحديث وتطوير آليات الإدارة والتسيير فيها، إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه دون دعامة قانونية وتشريعية تهيئ الأرضية الخصبة والمناسبة للقيام بذلك، وفي هذا السياق تبرز اشكالية الدراسة والمتمثلة في واقع التسيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر انطلاقا من طبيعة النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لها، وبذلك فان اشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع التسيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر بناء على النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لها؟

ولتوضيح التساؤل الرئيسي أكثر، نفككه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية ندرجها فيما يلي:

- ما هو نوع التسيير المنتهج من طرف المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الجزائرية وفقا للتشريعات والقوانين المنظمة لها؟
- ما دور المسير في العملية الادارية بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الجزائرية وفقا للتشريعات والقوانين المنظمة له؟
- تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:
- التعريف بالجوانب التشريعية والقانونية التي من خلالها يتم تسيير المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر؛
- التعرف على نمط التسيير الذي تنتهجه مكتبات المطالعة العمومية بالجزائر؛ و
- التعرف على نوع المسير الذي أفرزته التشريعات والقوانين الخاصة بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

للإجابة على تساؤلات الدراسة وبلوغ أهدافها المرجوة، اعتمد الباحثان على المنهج الوثائقي؛ الذي يقوم على الجمع المتأنى والدقيق للوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة الدراسة، ومن ثم التحليل الشامل والكيفي لمحتوياتها بغرض استخراج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على اجابة أسئلة الدراسة. وبما أن المنهج الوثائقي يقوم على استقراء وتحليل ونقد المصادر الأولية والثانوية ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، فإننا كذلك اعتمدنا على منهج تحليل المحتوى وخاصة في تحليل مضامين المراسيم التنفيذية والمقررات المنظمة لمكتبات المطالعة العمومية باعتبارها مصادرا أولية، في حين تمثلت المصادر الثانوية في جملة المرجعيات والأدبيات العلمية ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.

1. التسيير: مقارنة نظرية

باعتبار التسيير أنموذج أو أسلوب يتم انتهاجه من طرف المؤسسة في ممارسة وتطبيق النشاطات والوظائف الادارية، فانه يقوم على مجموعة من المرتكزات والتصورات النظرية. ومن خلال هذا العنصر سوف نحاول الاشارة إلى أهمها.

1.1 مفهوم التسيير ووظائفه.

عديدة هي التعارف والمقاربات التي حاولت التوصل إلى صيغة دقيقة وشاملة لتعريف التسيير، إلى أن ذلك صعب نوعاً ما وذلك راجع في الأساس إلى؛ اختلاف المرجعيات والأدبيات العلمية في مختلف التخصصات، وكذا التنوع الكثير للمؤسسات واختلاف أنشطتها. ومن بين أهم التعريفات الأكثر اتساقاً مع موضوع الدراسة نجد: "أن التسيير باعتباره علماً يعد من أحدث العلوم الاجتماعية فإذا... عرف كممارسة ومهنة وحرفة منذ القديم، فقد بدأ الاهتمام به كعلم في بداية القرن التاسع عشر (19م)...ولقد تعددت تعريفات التسيير باختلاف وجهات النظر للكتاب والممارسين. ويرجع هذا الاهتمام بالتسيير إلى كونه أكثر الأنشطة أهمية وتغلغلاً في جميع أوجه النشاط الانساني (منير، 2015، صفحة 10):

يشير هنري فايول 'Henri Fayol'؛ إلى أن التسيير هو "أن تتنبأ وتخطط وتنظم وتصدر الأوامر وتنسق وتراقب" (أحمد، 2000، صفحة 123)، وعرفه تايلر 'Tyler' أنه "علم مبني على قوانين وقواعد وأصول علمية قابلة للتطبيق على مختلف النشاطات الانسانية" (منير، 2015، صفحة 10)، في حين عرفه روبرت البانيز: أنه "إيجاد والمحافظة على ظروف بيئية يمكن للأفراد من خلالها تحقيق أهداف معينة بكفاءة وفعالية" (محمد، 1995، صفحة 53).

وبناء على التعريفات السابقة يمكن تعريف التسيير إجرائياً في كونه يتمثل في ممارسة الأنشطة الادارية المتمثلة في (التخطيط، التنظيم، التوجيه والقيادة والرقابة)، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، مع احترام القوانين والتشريعات المنظمة للمؤسسة. وهناك أربع وظائف أساسية للتسيير والتي نجدها في مختلف المنظمات تتمثل فيما يلي:

- التخطيط: تحديد أهداف المنظمة ووسائل تحقيق هذه الأهداف؛
 - التنظيم: توزيع المهام وتفويض السلطات اللازمة؛
 - التوجيه (القيادة): التأثير على المرؤوسين وتوجيههم وتحفيزهم نحو تحقيق أهداف المنظمة؛ و
 - الرقابة: تقويم النشاط الفعلي للمنظمة ومقارنته بالنشاط المخطط.
- 2.1 أهمية التسيير

تتمثل أهمية التسيير في مجموعة من النقاط هي: (الحاج عيسى و إلياس، 2013،
صفحة 23): كونه

- حلقة وصل بين العاملين والمؤسسة وتصوراتها المستقبلية؛

- تدعيم القوى الإيجابية وتقليص السلبية قدر الإمكان؛

- السيطرة على مشكلات الجماعة وحل الخلافات والترجيح بين الآراء؛ و

- تنمية وتدريب ورعاية الأفراد باعتبارهم أهم مورد للجماعة كما أن الأعضاء يتخذون
من القائد قدوة لهم .

2. أساليب التسيير

نميز بين أسلوبين رئيسيين في عملية التسيير هما (الحاج عيسى و إلياس، 2013،
الصفحات 27-34):

1.2 أساليب التسيير بناء على مصدر السلطة

أ. الأسلوب التقليدي: 'traditionnel': هي تلك القيادة التي ينسبها الناس لفرد ما على
أساس كبر سنه وفصاحة لسانه والحكمة التي بها يكون الولاء والطاعة له.

ب. الأسلوب الجذاب 'charismatique': يكون صاحب هذا النوع من القيادة ذا
خصال محمودة وله القدرة على جذب الأعضاء وأوامره مقدسة ومطاعة وهذا النمط
يناسب القيادات الشعبية والحركات الاجتماعية.

ج. الأسلوب العقلاني 'rational': في هذا الأسلوب يستمد القائد سلطته وقوته من
مركزه الرسمي ويركز على سيادة وتطبيق القوانين، هذا النمط يكون فيه الولاء والطاعة
من طرف التابعين طبقا للمعايير المعمول بها في المؤسسة.

2.2 أساليب التسيير بناء على السلوك الإداري

أ. التسيير الإداري الأوتوقراطي 'autocratic leadership': يتخذ القائد الإداري
الأوتوقراطي من سلطته أداة تحكم وضغط على مرؤوسيه لإجبارهم على إنجاز
الأعمال، فالقائد الإداري المتسلط لا يؤمن بمبدأ المشاركة حتى إن تعلق الأمر بشرح
بعض الغموض حول أمر ما.

ب. التسيير الإداري الديمقراطي: في هذا الأسلوب؛ الجماعة هي التي تقوم باختيار
القائد وانتخابه، بحيث تعتمد على المشاركة في تخطيط الأهداف وتنفيذها، ويعتمد
هذا النمط على بناء العلاقات الإنسانية بما يحقق قدرا كبيرا من التفاعل والتعاون بين

العمال، كما أنه يجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه يقوم على لا مركزية السلطة في اتخاذ القرار.

ج. التسيير الفوضوي: فيه يترك القائد الحرية للمرؤوسين في مسألة التصرف في العمل مع احتفاظه بأدنى مستوى من الإشراف، ويغلب على هذا النمط سلبية القائد كما أنه لا تحكمه قوانين أو سياسات وذلك رجوع لعدم قدرة القائد على صناعة القرارات واتخاذها مما ينتج عن ذلك غياب منطق الثواب والعقاب.

3.2 مفهوم المسير

"يرى الفقهاء الذين يدرسون علم الإدارة أن المسير هو القائد الإداري الذي يقوم بأعماله من خلال الآخرين، إذ أنه مُخطّط ومُنسق ومُراقب لجهود الآخرين بغية تحقيق هدف مشترك،... ويعرف كذلك بكونه العنصر الحيوي القادر على قيادة العمل الإداري وتوجيه الأنشطة الإدارية جميعها إما نحو الانجاز والنجاح أو الفشل والدمار" (منير، 2015، صفحة 14)

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف المسير إجرائيا بأنه هو الشخص الذي يسير نشاطات المنظمة بفعالية ويمكنها من تنفيذ أعمالها من خلال إدارة وتوجيه النشاطات الجارية بحكم السلطة الرسمية الممنوحة له وبحكم مركزه الوظيفي، ويعرف كذلك بأنه الشخص المسؤول عن توجيه أعمال الآخرين.

4.2 مهارات المسير

حتى ينجح المسير في تحقيق مهامه المتمثلة أساسا في تحقيق أهداف المؤسسة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المهارات التي تميزه عن رؤوسيه نذكر منها ما يلي: (محمد، 1995، صفحة 88).

- المهارات الفنية: توفر المعرفة العلمية والخبرة الكافية في مجال عمله التي تمكنه من إيجاد أنسب الحلول للمشاكل التي تواجهه؛
- المهارات الإنسانية: قدرة المسير على التعامل مع المرؤوسين وتوجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف المنظمة؛
- المهارات الفكرية والعقلية: توفر القدرات العقلية والفكرية في المسير التي تمكنه من

التفكير المنطقي وتحليل أسباب المشاكل التي تواجهه لإيجاد الحلول المناسبة لها؛ و
- المهارات الشخصية: وتتمثل في النزاهة والإخلاص في العمل ، والقدرة على تحمل
المسؤولية ومواجهة المشاكل بشجاعة ، وروح المبادرة ، والقدرة على جلب ثقة الآخرين
واحترامهم.

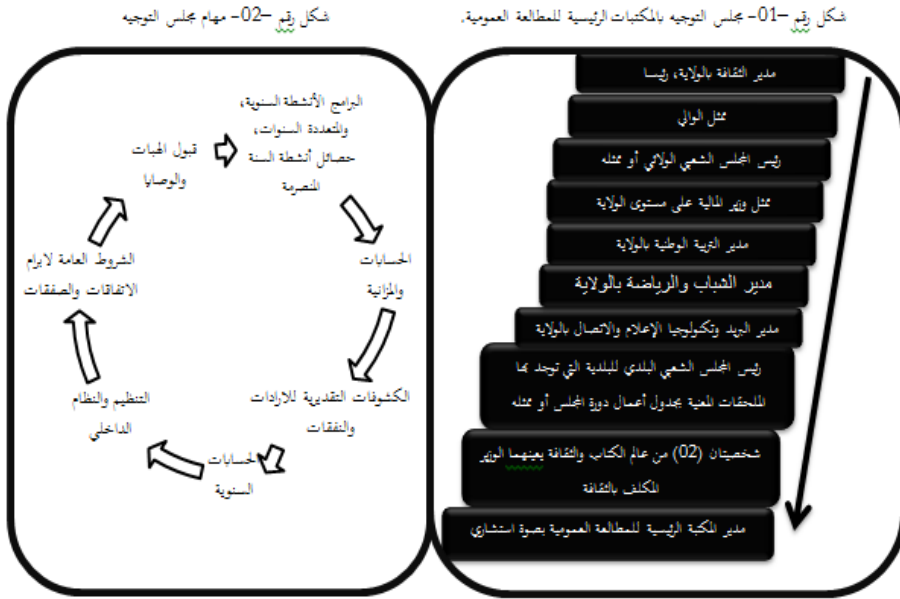
3. طبيعة التسيير في المكتبات العمومية الجزائرية

تعد المكتبات العمومية في الجزائر مؤسسات خدمية يتم تنظيمها وتسييرها وفقا
للقوانين والتشريعات الصادرة عن المؤسسات الوصية عنها، وبذلك فهي تخضع لوصاية
وزارة الثقافة والفنون، ومن بين القوانين الصادرة من طرفها والمتعلقة بتنظيم وتسيير
مكتبات المطالعة العمومية نجد؛ المرسوم التنفيذي رقم 07-275 مؤرخ في 18 سبتمبر
2007 والذي تم الغائه من طرف المرسوم رقم 12-234 مؤرخ في 24 مايو سنة 2012
واللذان يحددان القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، وكذا القرار
الوزاري المشترك المؤرخ في 26 فبراير 2009 الذي يحدد التنظيم الداخلي لمكتبات المطالعة
العمومية وملحقاتها، بالإضافة للقرار الوزاري المشترك والمؤرخ في 23 سبتمبر 2010 الذي
يحدد تصنيف مكتبات المطالعة العمومية وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة لها.

1.3 التسيير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر

إن تاريخ المكتبات العمومية بالجزائر يزخر بالعديد من التعديلات والتحديثات خاصة
من الناحيتان القانونية والتنظيمية منذ استقلال الجزائر من فرنسا إلى غاية (2012)
عقب صدور آخر مرسوم تنفيذي منظم لها، وبذلك فإن مكتبات المطالعة العمومية تغيرت
تسميتها الرسمية فبعد أن كانت تسمى المكتبات الولائية الكبرى بمكتبات المطالعة
العمومية وتلك التابعة لها بملحقات لمكتبات المطالعة العمومية كالمكتبات الولائية،
البلدية ومكتبات دور الشباب. (التنفيذي، 2007، صفحة 37) تم تحديد اسمها طبقا
للمرسوم 12-234 في المادة (21) إذ أصبحت تسمى المكتبات الولائية الكبرى بـ "المكتبات
الرئيسية للمطالعة العمومية" بينما ملحقاتها تسمى "مكتبات المطالعة العمومية." (ال
التنفيذي، 2012، صفحة 09)، وبذلك فإنه ومن الناحية التنظيمية فإنه وعلى مستوى كل
ولاية يتم تحديد مكتبة رئيسية للمطالعة العمومية تشرف على ملحقاتها عبر الولاية.

يتم تسيير وتنظيم المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وفقا للفصل الثالث من المرسوم 234-12 من قبل مجلس التوجيه والمدير بحيث تتوزع أدوار التسيير بينهما، إذ يعمل مجلس التوجيه باعتباره سلطة مشرفة ومراقبة في حين يختص المدير بالمهام



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 234-12 المؤرخ بتاريخ 24 ماي 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ج. 34، ص. 09.

التنفيذية المنوطة إليه في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول به. ومجلس الاشراف "هو الذي يتولى عادة عملية الاشراف على المكتبة من حيث التخطيط، والتسيير والسهر على تحقيق الأهداف المرسومة، يتشكل هذا المجلس من عدد من الأعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية والمستويات التعليمية، وأنواع المهن السائدة في المجتمع الذي تخدمه المكتبة" (ناجية، 2006، صفحة 48) ولقد حدد المرسوم السابق المجلس التوجيهي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية أعضائه ومهامه في المواد (09)، 10، 11، 12، 13، 14 من القسم الثاني للمرسوم بحيث يتألف من:

من خلال ما سبق الإشارة إليه، فإن المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر وملحقاتها فهي تسيير من قبل مجلس توجيهي يعمل كسلطة إشرافية، توجيهية، ورقابية

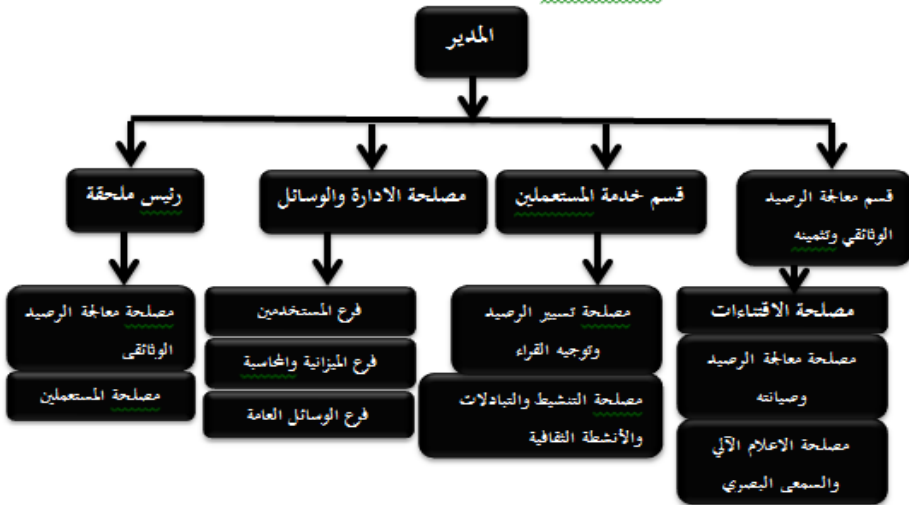
وذلك من خلال الصلاحيات القانونية المنصوص عنها في المرسوم التنفيذي 234-12. وأن الطبيعة القانونية لتسيير مكتبات المطالعة العمومية بالجزائر قد تم تحديدها، حيث أن دراسة سابقة سنة (2006) أشارت إلى انعدام وجود مجلس توجيهي واستشاري للمكتبات العمومية في الجزائر وأن جميع الصلاحيات والمهام كانت تتركز في شخص المسؤول (المسير) للمكتبة العامة (ناجية، 2006، صفحة 48). في حين أن كل من المرسومان 275-07 و12-234 قد أسسا لمجلس إشرافي تحت مسمى مجلس التوجيه يتم تشكيله وتحديد القائمة الاسمية له من خلال قرار من الوزير المكلف بالثقافة لمدة ثلاثة سنوات (التنفيذي، 2012، صفحة 11). وبذلك فانه ومن الناحية النظرية تم ديمقراطية عملية التسيير الخاص بالمكتبات العمومية إلى حد معين على الرغم من الابقاء على أغلبية أعضاء المجلس التوجيهي من الإداريين وكذا على التعيين كوسيلة لتشكيله، إلا أن هذا الوضع "وجود مجلس توجيهي" مكن المكتبات العمومية في الجزائر بأسلوب تسيير ديناميكي متوازن السلطة بين المجلس والمدير، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن المرسوم 234-12 قد قلص من صلاحيات المجلس مقارنة بالمرسوم 275-07 حيث قلص من مهامه:

- اعداد مخططات توظيف المستخدمين وتكوينهم؛ و
- اقتناء الكتب والوثائق.

حيث لم يتم الإشارة إلى هاتان الوظيفتان في آخر مرسوم تنفيذي 234-12 ومن المرجح أنه تم إلحاقهما بصلاحيات المدير دون التنصيص الصريح عنهما، وأنهما تم في الغالب إدماجهما مع مهام أخرى تشملهما. كما أن ذات المرسوم التنفيذي مكن كذلك من تقليص تشتت الهيئات الوصية على هذه المكتبات، على الأقل من ناحية التمثيل في مجلس التوجيه بحيث أن المكتبات البلدية يتم تمثيلها ضمن المجلس من طرف رئيس المجلس البلدي أو ممثل عنه، إلا أن ذلك لا يحد من المشكلة نهائيا، إذ أن مسير المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ومن خلال الاطلاع على صلاحياتها المحددة في القسم الثاني من ذات المرسوم في المادتان (15، 16) فإنه لا يمتلك صلاحيات تعيين المسؤولين عن ملحقات المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية كالمكتبات البلدية ومكتبات المراكز الثقافية الاسلامية والذي يتم تعيينهم والاشراف عنهم من طرف سلطات أخرى تختلف من حيث طبيعة التسيير وقواعد التنظيم عن المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

أما فيما يخص التنظيم في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية فنظرا لتأخر تطبيق أحكام المادة (08) من المرسوم 234-12 والتي تنص على اصدار قرار مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية والسلطات المكلفة بالوظيفة العمومية والذي يحدد التنظيم الداخلي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. فانه يتم العمل إلى حد الآن بأحكام القرار الوزاري المشترك والمؤرخ في (06) فبراير (2009) والمطابق لأحكام المادة (07) من المرسوم التنفيذي 275-07 الذي يحدد التنظيم الداخلي لمكتبات المطالعة العمومية وملحقاتها. ويتم تنظيم مكتبات المطالعة العمومية وملحقاتها وفقا لأحكام المواد (02)، (03)، (04)، (05)، (06)، والمبينة في الشكل رقم (03).

شكل رقم 03- الهيكل التنظيمي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية



المصدر: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 فبراير 2009، الجريدة الرسمية، ج. 36، ص. 25-26.

من خلال القرار الوزاري المحدد للنظام الداخلي للمكتبات العامة والشكل رقم 03- فان التنظيم في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر يتسم بالهرمية، فالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وفقا للمرسوم 234-12 هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي بذلك ترتبط ارتباطا أساسيا بالمؤسسة الوصية عليها وهي وزارة الثقافة والفنون التي تشكل السلطة المشرفة الأولى عنها، أما السلطة المشرفة الثانية فتتمثل في المديرية الفرعية للكتاب وترقية النشاطات النشرية والقراءة العمومية، ومن ثم فهي تخضع لمجلس التوجيه الذي يديرها

وفقا لأحكام المرسوم سَابق الذكر، في حين أن ملحقاتها فتخضع لسلطة مدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية، أما المكتبات العمومية الأخرى الغير تابعة لوزارة الثقافة والفنون كالمكتبات البلدية فهي وباعتبارها مَصَالِح بلدية فهي تخضع لسلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي أو أحد نوابه المفوضين على مستوى البلدية المكلف بالشؤون الثقافية، في حين تخضع مكتبات المراكز الاسلامية للمؤسسات الأم التابعة لها. "غير أن ما يلفت الانتباه بخصوص هذا التسلسل الهرمي المتعلق بمستويات الاشراف على المكتبات العامة في الجزائر، فهو عَدَم توفرها على سلطة اشراف وطنية تعمل على تنسيق وتشجيع العمل المكتبي...وبذلك فان مكتبات المطالعة العمومية اتسمت بتشتت الأجهزة المشرفة على شؤونها بين عدة وزارات ومَصَالِح مختلفة لا يربطها بعضها ببعض أية صلة،...ما أثر سلبا في الواقع العملي على طريقة تنظيمها" (ناجية، 2006، الصفحات 45-46)

وأمام هذه المعطيات يتضح جليا أن الطبيعة الهرمية للتنظيم في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وملحقاتها ينعكس على طبيعة ونوع التسيير المنتهج في هذه المؤسسات، وذلك باعتبار أن التنظيم القانوني والاداري أكثر ما يعكس طبيعة التسيير. فهرمية التنظيم يتجلى أكثر في النوع الأوتوقراطي للتسيير، بحيث أنه ومن خلال الشكل -03- نلاحظ أن جميع المصالح الرئيسية والفرعية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ترتبط بمدير المؤسسة، فضلا عن ذلك فان هذا النوع من الهياكل الادارية يفتقر إلى أي نوع من أنواع الاتصال الأفقي أو الصّاعد في العملية الادارية، فضلا على انعدام وُجُود قنوات اتصال رَسمية بين المصالح المختلفة لتنسيق المهام. فاتخاذ القرار بالنسبة للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يرتبط ارتباطا كليا بمدير المكتبة وان كان هذا الأخير مسؤولا أمام مجلس التوجيه إلا أنه يتفرد بالقرار داخل المؤسسة، ومنه فان الطبيعة القانونية والتنظيمية للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وبناء على:

- أن غالبية أعضاء مجلس التوجيه من الاداريين وأن كلهم يتم اختيارهم عن طريق التعيين المباشر من دون آليات ديموقراطية؛ و

- الطبيعة الهرمية المفرطة في التنظيم الداخلي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

فان نوع التسيير المعمول به في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر يتمثل في: التسيير الأوتوقراطي، " والذي يندرج ضمن النمط التقليدي في التسيير، والمرتبط بالنظرية العلمية في التسيير لتايلر. حيث تكون كل العمليات الادارية مُحَدَّدة ومقيدة، ويتدخل المدير (المسير) في كل الأمور ولا يبقى على العمال إلا تنفيذ الأوامر وتطبيقها" (بوفلجة، 2016، صفحة 86).

2. المسير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر

يتمثل المسير في الكادر البشري المكلف بتسيير المنظمة أو المؤسسة التي يعمل بها أو أحد أقسامها أو أحد فروعها في المناطق المستقلة جغرافيا عن المؤسسة الأم، ويتحدد المسير وفقا لطبيعة التسيير المعمول به في المؤسسة والقوانين والتشريعات التي تخضع لها، إما من خلال التعيين، الترقية أو الانتخاب. والمسير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الجزائرية ووفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 12-234 والمواد (15، 16) يتمثل في "المدير" بالنسبة للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وكذا "مدير مفوض" بالنسبة لمكتبات المطالعة العمومية –الملحقات- كأمر بالصرف الثانوي.

ومن خلال الاطلاع على أحكام المادة (15) من ذات المرسوم فإن طريقة تعيين "المدير" في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يتم من خلال التعيين وذلك بموجب قرار من وزير الثقافة وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها، (المرسوم التنفيذي، 2012، صفحة 11) كما يتم كذلك تعيين مدير المكتبات الفرعية -مكتبات المطالعة العمومية- كذلك من خلال التعيين بتفويض من مدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية كأمر بالصرف الثانوي (التنفيذي، 2012، صفحة 11). هذا فيما يخص المكتبات الرئيسية وملحقاتها التابعة لوزارة الثقافة والفنون، أما مكتبات المطالعة العمومية الأخرى التي لا ترتبط اداريا بوزارة الثقافة والفنون فإن "المسير" يتم تعيينه من طرف المؤسسات التابعة لها، فمثلا المسير في المكتبات البلدية يتم تعيينه من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، وكذلك فان الأمر ينطبق على مكتبات دور الشباب، أما في مكتبات المراكز الثقافية الاسلامية فيتم تعيينه من قبل المسؤول عن المركز أو الدار، والملاحظ فيما يخص هذه الصنف من المكتبات العمومية أنها لا تتوافر على نصوص قانونية وتشريعية تضبط عملية تسييرها أو طرق تحديد المسير فيها، بل يتم الإشارة إليها في أغلب الأحيان كمصلحة فرعية من مصالح المؤسسة.

- والمدير المسير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يعمل كمنفذ لبرامج ومُداولات المجلس الاستشاري، ويقوم بالوظائف المنصوص عنها في أحكام المادة (16) من المرسوم 12-234 والمتمثلة في :
- "يتصرف باسم المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية ويمثلها أمام العدالة وفي جميع أعمال الحياة المدنية؛
 - يمارس السلطة السلمية على كافة المستخدمين؛
 - يوظف المستخدمين الموضوعين تحت سلطته ويعينهم وينهي مهامهم، باستثناء المستخدمين الذين لهم طريقة أخرى في التعيين؛
 - يعدّ الكشوفات التقديرية للإيرادات والنفقات؛
 - يبرم جميع الاتفاقيات والاتفاقات والعقود والصفقات؛
 - يعدّ مشاريع التنظيم والنظام الداخليين؛
 - يحضر اجتماعات مجلس التوجيه ويتولى تنفيذ مداولاته؛
 - يعرض قوائم النشريات الموجهة لتشكيل اثراء الأرصدة، على وزارة الثقافة للموافقة عليها.
 - يعدّ في نهاية كل سنة مالية، تقريراً سنوياً عن الأنشطة مرفقاً بجداول حسابات النتائج التي يرسلها للسلطة الوصية؛ و
 - يفوض الاعتمادات إلى مدير مكتبة المطالعة العمومية بصفته أمراً بالصرف الثانوي" (التنفيذي، 2012، صفحة 11).
- وانطلاقاً مما سبق فإن "المسير" في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر يتمتع بتركز السلطات في يديه، دون وجود لآليات التشاور والمشاركة في السلطة واتخاذ القرارات، كما أنه ومن خلال مقارنتنا بين أحكام المرسوم 07-275 والرسوم 12-234 فإن هذا الأخير زاد من تركيز السلطات في يد مدير المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. إذ أن المرسوم 07-275 كان يتضمن وفقاً لأحكام المواد (16، 17، 18) على لجنة تقنية تنسيقية يرأسها مدير المكتبة تتشكل من (ممثل الوالي، رئيس المصلحة المكلفة بالمطالعة العمومية لدى مديرية الثقافة بالولاية، مدير الثقافة المتواجدة بالولاية، مسؤول الملحقات، ممثلين

عن الجمعيات الأكثر تمثيلا والتي تنشط في مجال المكتبات والمطالعة العمومية) تشاركه في السلطة واتخاذ القرارات من خلال ابداء آرائها حول:

- تنظيم جميع المكتبات وسيرها؛
- برامج الأنشطة؛ و
- التخصيصات من أرصدة وثائقية حيث تعد القوائم وترسلها بعد الموافقة الأولية من المصالح المعنية في وزارة الثقافة والفنون للمصادقة عليها.

وباطلاعنا على مواد المرسوم 234-12 الذي يلغي أحكام المرسوم 275-07 لاحظنا غياب وجود هذه اللجنة التنسيقية وإلحاق جميع صلاحياتها بمدير المكتبة، وبذلك فإن هذا المرسوم زاد من تكثيف السلطات في يد مدير المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية. كذلك لاحظنا انعدام الاستقلالية في اتخاذ القرارات بالنسبة للمدير، فوظائفه وفقا لأحكام آخر مرسوم تنفيذي تعنى في مجملها بأمرين رئيسيين؛ إما بتنفيذ برامج مداوالات مجلس التوجيه الذي يشارك فيه كعضو استشاري، أو اقتراح البرامج على السلطات الوصية. كذلك فإن المدير ومن خلال أحكام ذات المرسوم التي تخوله ممارسة السلطة السلمية على كافة المستخدمين فإنها كذلك تمنح سلطة التعيين والفصل للمستخدمين.

أما فيما يخص تعيين رؤساء الأقسام الفرعية للمكتبة ورؤساء الملحقات ورؤساء أقسام الملحقات فإنه يتم كذلك تعيينهم من طرف المدير وهذا ما تؤكد أحكام المادتين (03،04) من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 سبتمبر 2010 والذي يحدد تصنيف مكتبات المطالعة العمومية وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة لها، (المشترك، 2010، الصفحات 20-24) كما أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار يعمل وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 275-07 والذي من المفترض أن أحكام المرسوم التنفيذي 234-12 قد ألغيت أحكامه،

إلى أن تأخر تحديث التشريعات القانونية الخاصة بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وملحقاتها لأزيد من 11 سنة إلى غاية 2021 فرض واقع العمل وفقا للقرارات السابقة.

وفي سياق الحديث عن المسير ودوره في عملية التسيير فإنه ومن خلال الاطلاع على القوانين والتشريعات المتعلقة بالمسير في الجزائر، فإن الطبيعة القانونية كما تفرض نمط التسيير الأوتوقراطي فإنها وتبعاً لذلك تفرض على المسير أن يكون أوتوقراطياً في تسييره وأن

الصلاحيات الموكلة إليه تمكنه من ممارسة السلطة الدكتاتورية التعسفية على المستعملين وكذا المستخدمين، وأما فيما يخص دوره في العملية التسيير فانه يتضح جليا أن المسير في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية بالجزائر لا يتمتع بصلاحيات وامتيازات قانونية وتنظيمية تمكنه من الاستقلالية والمبادرة في تسيير شؤون المكتبة، وأنه –المسير- دائما ما يكون مرهونا في قراراته بالسلطات العليا المشرفة عليه (مجلس التوجيه، المديرية الثقافية على مستوى الولاية، وزارة الثقافة والفنون) وأن دوره في عملية التسيير تقتصر في كونه منفذا للبرامج والنشاطات أو مقترحا لها.

خاتمة

تعد المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وملحقاتها أحد أهم مؤسسات الدولة التي أسست لغرض تطوير التربية والثقافة والعلوم في الجزائر، ونظرا لأهميتها الكبيرة والمتنامية مع مرور الوقت وخاصة في خضم ارهاصات التحول نحو مجتمعات المعرفة، فان المكتبات العامة وباعتبارها مؤسسات خدمية فإنها وكغيرها من المؤسسات الانتاجية تخضع لمقومات المؤسسة التي يستلزم فيها توافر إدارة يتم من خلالها تسيير وتنظيم المؤسسة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال طاقات بشرية مكونة ومؤهلة للأداء المهام والوظائف المنوطة بهم، وأن يكونوا كذلك على قدر من الكفاءة والمهارة لتسيير المؤسسة بالقدر الذي يمكنها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها المتوسطة والاستراتيجية.

ونظرا لأهمية التسيير والدور الوظيفي للمسير في المكتبات العمومية، فان هذه الدراسة ومن خلال تحليلها للقوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم وتسيير المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية فإنها توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

نتائج الدراسة

- تتسم المكتبات العمومية في الجزائر بتشتت الأجهزة المشرفة عليها، وبذلك فإنها تفتقر إلى سلطة اشراف وطنية تنسق ما بين مختلف أنواع وأشكال المكتبات العامة وتشجع العمل المكتبي.

- تنقسم المكتبات العمومية في الجزائر من حيث الاشراف إلى مكتبات عمومية تابعة لوزارة الثقافة والفنون، وأخرى لسلطات متعددة منها المكتبات البلدية، مكتبات دور الشباب، ومكتبات المراكز الثقافية الاسلامية...، وأن هذه الأخيرة ذكرا لا تتوافر على نصوص قانونية وتشريعية تضبط عملية التنظيم والتسيير فيها؛

- كما تنقسم المكتبات العمومية الجزائرية التابعة لوزارة الثقافة والفنون إلى قسمين من حيث التنظيم والتسيير إلى؛ مكتبات رئيسية للمطالعة العمومية والتي تشرف على ملحقات "مكتبات المطالعة العمومية"؛
- يتم تسيير المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية من قبل مجلس توجيه والمدير يتم تعيينهما من قبل وزير الثقافة والفنون بمرسوم تنفيذي؛
- التنظيم الإداري المعمول به في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية يتمثل في التنظيم الهرمي، حيث لا تتوافر هذه الأخيرة على أي شكل من أشكال الاتصال الرسمي الأفقي والصاعد؛
- نوع التسيير المعمول به في المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة لها يتمثل في التسيير الأوتوقراطي، حيث أن السلطة تتركز في يد المسير "المدير" من دون وجود لآليات التشاور والتشارك في اتخاذ القرار، ولقد زاد المرسوم التنفيذي 234-12 من تركيز هذه السلطات في يده مقارنة بأحكام المرسوم التنفيذي 275-07؛
- ومن خلال الاطلاع على القوانين والتشريعات المتعلقة بالمسير في الجزائر، فإن الطبيعة القانونية كما تفرض نمط التسيير الأوتوقراطي فإنها وتبعاً لذلك تفرض على المسير أن يكون أوتوقراطياً في تسييره وأن الصلاحيات الموكلة إليه تمكنه من ممارسة السلطة الدكتاتورية التعسفية على المستعملين وكذا المستخدمين؛ و
- على الرغم من تركيز السلطات في اليد المسير إلى أن هذا الأخير لا يتمتع باستقلالية اتخاذ القرارات في جل وظائفه باستثناء ممارسة السلطة على المستعملين، وأن دوره الوظيفي في عملية التسيير تعنى بأمرين رئيسيين يتمثلان في تنفيذ برامج مداولات مجلس التوجيه واقتراح البرامج على المجلس أو السلطات الوصية. وبناء على النتائج السابقة يتقدم الباحثين بمجموعة من المقترحات هي:
مقترحات الدراسة
- ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بمكتبات المطالعة العمومية في الجزائر، مع التأكيد على اقامة سلطة اشراف وطنية شاملة لجميع أصناف المكتبات

العامة في الجزائر، بحيث تضطلع هذه السلطة على تنسيق الأعمال وتوحيد الجهود والأهداف بينها؛

- العمل على تعزيز الأنموذج الديمقراطي للتسيير من خلال العمل على موازنة السلطات بين مجلس التوجيه والمدير من جهة، والعَمَل على تمكين المدير بقدر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات فيما يخص أدواره الوظيفية من خلال افعال آليات التشاور والمشاركة مَعَ المستخدمين من جهة أخرى؛ وَ
- الحد من هرمية التنظيم في المكتبات الرئيسية للمطالعة العُُمومية والتوجه نحو نماذج حديثة في التسيير تركز على ثقافة الفرق، والعَمَل على تعزيز العملية الاتصالية بقنوات صاعدة وأفقية.

قائمة المراجع:

- الشرقاوي أحمد. (2000). إدارة الأعمال: الوظائف و الممارسات الوظيفية. بيروت: دار النهضة العربية..
- القرار الوزاري المشترك. (2010). المؤرخ في 23 سبتمبر 2010. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(37).
- المرسوم التنفيذي. (2007). المرسوم التنفيذي رقم 07-275 المرخ بتاريخ 18 سبتمبر 2007. (58). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- المرسوم التنفيذي. (2012). رقم 12-234 المؤرخ بتاريخ 24 مايو 2012. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(34). الجزائر.
- المرسوم التنفيذي. (2012). (المادة 15)، رقم 12-234 المؤرخ بتاريخ 24 مايو 2012. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(34).
- المرسوم التنفيذي. (2012). (المادة 16) رقم 12-234 المؤرخ بتاريخ 24 مايو 2012. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(34).
- حلالي الحاج عيسى، و حريزي إلياس. (2013). أساليب التسيير الإداري و أنماط الاتصال. ليسانس: اتصال و علاقات عام. جامعة ورقلة، ورقلة.
- رفيق الطيب محمد. (1995). مدخل التسيير أساسيا: وظائف، تقنيات (الإصدار ج1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- غيات بوفلجة. (2016). مبادئ التسيير البشري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- قموح ناجية. (2006). التنظيم الاداري للمكتبات العامة في الجزائر. مجلة المكتبات والمعلومات، 3(1).
- نوري منير. (2015). التسيير العملي والاتصالات الادارية: المفاهيم والتطبيقات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- Reitz. Joan M. (بلا تاريخ). (ODLIS): Online Dictionary for Library and Information Science .Retrieved from من الاسترداد .
https://products.abc-clio.com/ODLIS/odlis_m.aspx
- The IFLA/UNESCO public library manifesto. 1940. Retrived from. (s.d.).
Récupéré sur www.ifla.org.